معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية
Kuwait Institute for Judicial & Legal Studies

نشرة
معهد الكويت
للدراسات القضائية والقانونية

العدد الثالث عشر - فبراير 2019

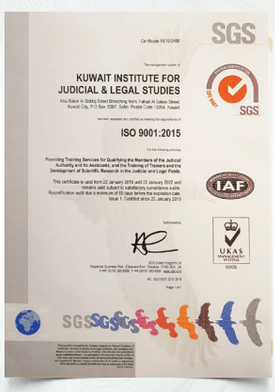

معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية يحصل على شهادة الجودة الإدارية العالمية الأيزو 9001:2015

المستشار فيصل المرشد
رئيس محكمتي التمييز
والدستورية ورئيس المجلس
الأعلى للقضاء سابقاً

إعداد قطاع
الاتصالات والعلاقات والبحوث

العدد الثالث عشر
فبراير 2019

نشرة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

نشرة شهرية تصدر عن معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

في هذا العدد

4

المستشار الدكتور فهد العفاسي وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة:

ينال المعهد الشهادة العالمية لنظام إدارة الجودة «الأيزو 9001:2015» وذلك تتويجاً لتطبيقه معايير إدارة الجودة الشاملة في مجال الإدارة والتدريب

5

المستشار/ عويد ساري الثويمر:

يأتي حصول المعهد على هذا الاعتماد العالمي؛ تتويجاً لعمله الجاد وإسهامات إداراته المتعاقبة التي هيأت له السبل المثلى لهذا التتويج

16

المستشار فيصل المرشد

رئيس محكمتي التمييز والدستورية ورئيس المجلس الأعلى للقضاء سابقاً

22457665 - 22457663

www.kijs.gov.kw.com Kijs_gov_kw kijs.kw kijs.kw kijs.gov.kw@gmail.com

https://www.youtube.com/channel/UCIE8O8wLzYg-LSLxgwraVcQ www.kijs.gov.kw.com

بمناسبة
الذكرى الثامنة والخمسين للاستقلال
والذكرى الثامنة والعشرين للتحرير

يرفع معالي وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ورئيس
مجلس إدارة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

المستشار الدكتور / فهد محمد العفاسي

وإدارة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية والعاملين به

أسمى آيات التهاني والتبريكات إلى

حضرة صاحب السمو أمير البلاد «قائد الإنسانية»

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

والى سمو ولي العهد

الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح

والى الحكومة والشعب الكويتي، سائلين المولى-عزوجل- أن يحفظ هذا الوطن العزيز
مستقراً سخاء رخاء وأن يديم عليه نعمة الأمن والأمان.

الوزير فهد العفاسي: معهد الدراسات القضائية يحقق شهادة معايير الجودة «الأيزو»

صرح المستشار د.فهد محمد العفاسي وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة: أنه استكمالاً لمسيرة الإنجازات لوزارة العدل فقد استطعنا بفضل من الله ثم بجهود القائمين على معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية أن ينال المعهد الشهادة العالمية لنظام إدارة الجودة «الأيزو 9001:2015»؛ وذلك تتويجاً لتطبيقه معايير إدارة الجودة الشاملة في مجال الإدارة والتدريب. ويأتي هذا الإنجاز مواكباً لتوجهات وتطلعات البرنامج الحكومي لدولة الكويت «رؤية الكويت 2035» التي تهدف إلى تنمية رأس المال البشري والارتقاء بالمواطن الكويتي عبر توفير وتحسين جودة وكفاءة الخدمات العامة لكافه فئات المجتمع، ومواصلة العمل لتطوير جميع القطاعات التي تخدم المواطن بما يضمن له الرفاهية ويمكنه من المساهمة الفعالة في العملية التنموية.

وأضاف العفاسي أن حصول المعهد على هذه الشهادة جاء بعد اجتيازه لمرحلة التدقيق الداخلي والخارجي وتوثيق الإجراءات بنجاح، وتنظيم العديد من ورش العمل قصد تأهيل موظفيه وإداريه على المعايير المعتمدة في إدارة الجودة، وهو ما مكنه من اعتماد تطبيق نظام إدارة الجودة العالمي، وبالتالي حصوله على الشهادة بالمواصفات العالمية التي تعد بدورها معياراً عالمياً لتقييم مستوى إدارة الجودة والخدمات التدريبية المقدمة للمستفيدين؛ مما يساهم في عملية التميز والتطوير التي ينتهجها المعهد للرقي بمستوى جودة الخدمات التدريبية، وذلك في ظل خطوات واثقة نحو الارتقاء بالخدمات المقدمة.

وثّمن العفاسي الجهود الحثيثة لمجلس إدارة المعهد ومديره ونوابه وموظفيه من اعتماد رؤية استراتيجية متقدمة وأهداف محددة وطموحة، ونهج العديد من المداخل الإدارية التي يتطلبها التطوير التنظيمي والمفاضلة بين العديد من الأطروحات المحققة للأهداف التدريبية على ضوء احترام الاعتبارات التنظيمية والفنية التي تميز بيئة عمل المعهد الداخلية والخارجية.

وبّين العفاسي أن حصول المعهد على هذه الشهادة العالمية كأول جهة في وزارة العدل يمثل ميزة بالإضافة إلى كونها مفخرة تعبر عن تطبيق المعهد لمعايير ومتطلبات الجودة الشاملة وأن نظم الجودة فيه خاضعة للتحسين والتطوير بصفة مستمرة، خاصة أنه لا يمكن للمؤسسة المحافظة على الشهادة وعلى كفاءة منظومتها الإدارية والتدريبية ما لم تستمر في تطويرها، وبالتالي فإن التطوير المستمر يمثّل الميزة الأساسية الثابتة المترتبة على الحصول على شهادة «الأيزو».

كما أن نظام إدارة الجودة يحفز ويشجع على مبدأ المشاركة وعلى تعزيز موقع الموارد البشرية وتشجيعها على الأداء الفعال من خلال تدريب الأفراد على فلسفة إدارة الجودة والاستفادة من ملاحظات ومشاركة الجميع في إيجاد الحلول المناسبة من خلال تشجيع نظم الاقتراحات.

وفي الختام شكر العفاسي جميع القائمين على المعهد من الإدارة والجهاز الإداري على الجهود التي بذلوها ودورهم البارز في الارتقاء بالعمل وحصولهم على شهادة الأيزو، وحثهم على مزيد من الإنجاز والتطور في تحسين الأداء لتمكين المعهد من تحقيق أهدافه التي أنشئ من أجلها.

مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية
وكيل محكمة الاستئناف المستشار/ عويد ساري الثويمر

إن التطوير التنظيمي هو السمة البارزة لكل نجاح. وانطلاقاً من هذه الحتمية الحضارية فقد عمل معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية على مواكبة التغييرات التنظيمية والتدريبية وفق أحدث ما توصلت إليه المنظومة العالمية في هذا المجال، وذلك من خلال تبني موضوع التطوير والتحديث الذي أصبح يمثل القضية الأساسية والهدف المحوري لكثير من المنظمات، وجعلت منه مشروعاً لاستمرارها ونموها، وأداة أساسية تكفل لها القدرة الدائمة على مواكبة التغيرات والتطورات بمختلف أبعادها.

إن هذا النجاح الذي بلغه المعهد بحصوله على شهادة الجودة العالمية (أيزو 9001:2015) سيوفر له القدرة على الانتفاع من نقاط القوة وحسن استثمار كافة الفرص المواتية والمتغيرات ذات التأثير الإيجابي حاضراً ومستقبلاً، كما سيمكنه من استئصال مختلف جوانب الضعف، ويعزّز لديه الاستعداد للتعامل الفعال مع مختلف الاحتمالات وكافة المتغيرات ذات التأثير السلبي. وقد جاء هذا الإنجاز ثمرة اعتماد العديد من المداخل الإدارية التي يتطلبها التطوير التنظيمي والمفاضلة بين العديد من الاستراتيجيات المحققة للأهداف التدريبية، ومن ثم اختيار أنسبها في ضوء احترام الاعتبارات التنظيمية والفنية التي تميّز بيئته الداخلية والخارجية.

ويأتي حصول المعهد على هذا الاعتماد العالمي؛ تتويجاً لعمله الجاد وإسهامات إداراته المتعاقبة التي هيّأت له السبل المثلى لهذا التتويج، كما أن احتضانه للعديد من الفعاليات والأنشطة يبرز الثقة والمصداقية التي يحظى بها وطنياً وإقليمياً.

ونود أن نؤكد أننا نؤمن ـ في إدارة المعهد ـ بأن المهم ليس تحقيق النجاح فقط، وإنما الأهم هو كيفية المحافظة عليه وتنميته وتطويره، خصوصاً أننا نعيش في عالم متسارع لا مكان فيه للخُطا البطيئة، كما أن قناعتنا في سياق التطوير، لم تكن تتعلق بتغيير البرامج أو إضافة مواد أو حذف أخرى، وإنما عملنا انصب في إحداث التغيير والتطوير الذي يمس نسق التكوين والتدريب وأهدافه، وذلك بإضفاء دلالات جديدة على عمل المعهد لقيامه برسالته النبيلة، فضلاً عن تحويل التدريب بالمعهد من أسلوب يعتمد المنطق القائم على شحن الذاكرة ومراكمة المعارف، إلى منطق يتوخى صقل الحس التحليلي والنقدي، وتفعيل الذكاء للانخراط في مجتمع المعرفة والتواصل.

ومن ثمّ، كانت هذه الشهادة العالمية في الجودة بالإدارة والتدريب لتكون عنواناً بارزاً ومحفزاً وملهماً لبذل المزيد من الجهد في التميز والأداء.

معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية يحصل على شهادة الجودة الإدارية العالمية (الأيزو ISO 9001:2015) في تدريب وتأهيل أعضاء السلطة القضائية وأعوانها وتكوين المدربين وتنمية البحث العلمي في الميادين القضائية والقانونية

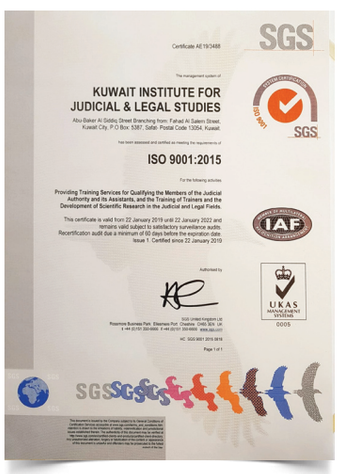

وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة المستشار الدكتور/ فهد العفاسي يؤكد أهمية حصول معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية على الشهادة العالمية لنظام إدارة الجودة (أيزو ISO 9001:2015) التي حصل عليها لتطبيقه معايير إدارة الجودة الشاملة في الإدارة والتدريب.

مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية وكيل محكمة الاستئناف المستشار/ عويد الثويمر:
معهد الكويت يتوج عمله الجاد بالحصول على شهادة جودة الإدارة العالمية في التدريب القضائي.

المستشار الدكتور فهد بوصليب نائب مدير المعهد للاتصالات والعلاقات والبحوث:
تدريب موظفي المعهد على نظم إدارة الجودة والمواصفات الدولية 2015 : 900 Iso ومتطلباتها كذلك تأهيلهم لمدققين داخليين لنظم إدارة الجودة.

إنجازات وفعاليات قطاع التدريب التأسيسي عن شهر فبراير 2019

م	الدورة	عدد المشاركين	الجهة المستفيدة	الفترة	ملاحظات
1	الدورة التدريبية التأسيسية للباحثين القانونيين المرشحين للعمل كوكلاء للنائب العام (الدفعة السابعة عشرة)	93 باحثاً وباحثة / قانونياً	النيابة العامة	2018 / 9 / 9 2019 / 9 / 8 سنة	مستمرة
2	الدورة التدريبية لتأهيل الباحثين الشرعيين للوظائف القانونية التخصصية في الجهات الحكومية (الدفعة الثانية عشرة)	34 باحثاً وباحثة / شرعياً	جهات حكومية	2019 / 1 / 20 2019 / 5 / 2 3 أشهر	مستمرة

برنامج الدورة التدريبية التأسيسية للباحثين القانونيين المرشحين للعمل كوكلاء للنائب العام (الدفعة السابعة عشرة):

- نهاية فترة التدريب النظري 31 يناير 2019.
- تم عقد اجتماع مع السيد المستشار مدير المعهد وذلك بمناسبة انتهاء برنامج التدريب النظري.
- مناقشة أسئلة التدريب العملية خلال الفترة من 3 فبراير 2019 حتى 7 فبراير 2019.
- تعقد الاختبارات النظرية خلال الفترة من 17 فبراير 2019 حتى 21 فبراير 2019.

برنامج الدورة التدريبية لتأهيل الباحثين الشرعيين للوظائف القانونية التخصصية في الجهات الحكومية (الدفعة الثانية عشرة):

- استمرار فترة التدريب النظري.

اختبارات الدورة التدريبية التأسيسة للباحثين القانونيين المرشحين للعمل كوكلاء للنائب العام الدفعة السابعة عشرة
17 - 21 فبراير 2019

دورة الباحثين الشرعيين الدفعة 12 لمجموعة من أعضاء السلطة القضائية المستشار/ علي مساعد الضبيبي
20 يناير حتى 2 مايو 2019

مناقشة أسئلة التدريب العملية
خلال الفترة من 3 - 7 فبراير 2019

البرنامج التدريبي لقطاع التأهيل المستمر والتخصصي فبراير 2019

اسم الدورة	الجهة	التاريخ	الفترة
التزوير في المحررات الرسمية وجرائم الرشوة	جهات حكومية	3-4 / 2 / 2019	ص
رفع قدرات المؤسسات الشرطية والأمنية في مجال حقوق الإنسان (3)	جهات حكومية وزارة الداخلية (خاصة)	3-5 / 2 / 2019	ص
المسئولية الطبية الفنية في العمليات الجراحية (2)	النيابة العامة	4 / 2 / 2019	ص
التعاون القضائي الدولي في المسائل الجزائية (1)	النيابة العامة	5 / 2 / 2019	ص
شرح قانون التوثيق واللائحة التنفيذية لإدارة التوثيقات الشرعية	إدارة التوثيقات الشرعية	5 - 6 / 2 /2019	ص
مشاريع الطرق والبنية التحتية	خبراء مهندسون (مدني – معماري)	5 - 7 / 2 / 2019	ص
تحقيقات ومحاكمات جرائم الإنترنت (1)	النيابة العامة ووزارة العدل الأمريكية	10و11 / 2 / 2019	ص
الضبطية القضائية (2)	جهات حكومية (الهيئة العامة لمكافحة الفساد) خاصة	10 - 12 / 2 / 2019	ص
القوة الملزمة للاتفاقيات الدولية والإقليمية الواجبة التطبيق في دولة الكويت وفق آخر المستجدات ومبادئ محكمة التمييز	وكلاء وقضاة المحكمة الكلية	10 - 12 / 2 / 2019	م
مخاطر الاحتيال ودور التدقيق الداخلي	الخبراء المحاسبون	10 - 12 / 2 / 2019	ص
رفع قدرات المؤسسات الشرطية والأمنية في مجال حقوق الإنسان (4)	جهات حكومية وزارة الداخلية (خاصة)	10 - 12 / 2 / 2019	ص
المسئولية الطبية الفنية في العمليات الجراحية (3)	النيابة العامة	11 / 2 / 2019	ص
التعاون القضائي الدولي في المسائل الجزائية (2)	النيابة العامة	12 / 2 / 2019	ص
تحقيقات ومحاكمات جرائم الإنترنت (2)	النيابة العامة ووزارة العدل الأمريكية	12و13 / 2 / 2019	ص
المسئولية التأديبية للموظف العام	جهات حكومية	13 - 14 / 2 / 2019	ص
سلطة القاضي الإداري في منازعات العقود الإدارية وفقا لما استقر عليه قضاء محكمة التمييز	وكلاء وقضاة المحكمة الكلية	18 - 20 / 2 / 2019	م
التعاون القضائي الدولي في المسائل الجزائية (3)	النيابة العامة	19 / 2 / 2019	ص

إحصائية شهر يناير / 2019

الأعداد / الجهات	الدورات	المشاركون	المجتازون	غير المجتازين
المحكمة الكلية	4	52	23	29
النيابة العامة	3	70	66	4
إدارة الخبراء	6	160	130	30
معاونو القضاء	—	—	—	—
الجهات الحكومية	5	101	83	18
ورش عمل	—	—	—	—
المجموع	18	383	302	81

الأحوال الشخصية والإجراءات
المتبعة بالخبرة
للسادة الخبراء المحاسبين
كبير الخبراء أ/ أنوار سالم علي سالمين
2019/1/31-29

الضبطية القضائية
المستشار / سعود يوسف الصانع
لموظفي الهيئة العامة
لمكافحة الفساد
من 10 - 12 / 2 / 2019

المسئولية الطبية الفنية في
العمليات الجراحية
للدكتور / سلمان خليفة الصباح
للسادة أعضاء النيابة العامة
2019/2/4

المسئولية التأديبية
للموظف العام
القاضي / بشار عبداللطيف الحسون
للجهات الحكومية
13 - 14 / 2 / 2019

(مخاطر الاحتيال ودور التدقيق
الداخلي)
للسادة الخبراء المحاسبين
كبير الخبراء / سعود عبدالله الدبوس
10 – 12 / 2 / 2019

التزوير في المحررات الرسمية
وجرائم الرشوة
المستشار / أحمد سالم الياسين
للجهات الحكومية
3 – 4 / 2 / 2019

ورشة عمل
«البنيان القانوني لجريمة إساءة استعمال أموال الشركة وجريمة اخفاء حقيقة المركز المالي للشركة في قانون الشركات الجديد» للبروفيسور/ أوليفيه ديسيما
11 فبراير 2019

الجريمة الأولى: جريمة إساءة استعمال أموال الشركة:

تتعلق الجريمة بمخالفة الفاعل لواجبي الولاء وبذل العناية وتفضيل مصالح الغير على مصلحة الشركة، والإضرار بالمصالح الأدبية للشركة. ولا يلزم تحقق الضرر بل يكفي الضرر الاحتمالي. والمقصود بإساءة استعمال أموال الشركة وقروضها،ومدى تجريم الدخول في استثمارات ذات مخاطر عالية.وما أثر بذل عناية الشخص الحريص. كما يثور التساؤل عن مدى امتداد التجريم للمدير الفعلي؟.

الجريمة الثانية: جريمة إخفاء حقيقة المركز المالي للشركة:

وهي أكثر الجرائم خصوصيةً وحداثةً، وتعتبر الجريمة موجهة لمراقبي الحسابات بالدرجة الأولى، حيث سنتناول مفهوم المركز المالي للشركة والميزانيات والبيانات المالية كمحل للتجريم، وتبيان مفهوم ونطاق الوضع المالي للشركة، وكيفية قيام فعل الإخفاء، والقصد الجنائي المطلوب. والمقصود بالحسابات السنوية ودقتها ، كشرط مفترض مع بيان أمثلة عليها كعدم صحة المخزونات والديون المخفية، وصور النشاط الإجرامي وخصوصاً مايتعلق بإخفاء وقائع جوهرية.

المرجع العلمي: كتاب «جرائم الشركات ومراقبي الحسابات في قانوني الشركات الكويتي والإماراتي، دراسة مقارنة مع التشريع الفرنسي» تأليف: د.حسين بوعركي، وسيقدم نسخة منه إهداء لكل مشارك في ورشة العمل.

حاضر فيها:

البروفيسور/ أوليفيه ديسيما، جامعة بوردو الفرنسية

د.حسين بوعركي، جامعة الكويت

منهجية ورشة العمل :

سيتم بداية شرح التنظيم القانوني للجريمة وكافة الإشكالات والتساؤلات التي تثيرها مع تسليط الضوء على أحكام القضاء الكويتي والفرنسي، وأساسيات التحقيق الجنائي في هذه الجرائم، ونظراً لأهمية المحاسبة الجنائية واعتماد هذه الجرائم على البيانات المالية والعمليات الاستثمارية والتجارية تبدو ضرورة وجود خبير مالي يقوم بالتحري المالي والفحص المحاسبي، حيث سيقوم د.حسين بوعركي ببيان أهمية وجود الخبرة المالية والمحاسبية للقيام بالتحري وكيفية الوصول للمعلومات حول كل جريمة من الجرائم سالفة الذكر، والوسائل المعينة للمحقق للوصول للمعلومات والبيانات المالية.

اجتماع تنسيقي مع المنظمة الدولية للهجرة

استقبل المستشار/ عويد ساري الثويمر - مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية يوم الاثنين الموافق 11 فبراير 2019، السيدة/ إيمان عريقات رئيسة بعثة المنظمة الدولية للهجرة في مقر المعهد، بحضور كل من المستشار الدكتور/ فهد بوصليب - نائب مدير المعهد للاتصالات والعلاقات والبحوث، والسيد/ فهد القحطاني - نائب المدير للشئون المالية والإدارية، وذلك لتعزيز سبل التعاون ما بين المنظمة والمعهد في مجال التدريب وإقامة ورش عمل متخصصة حول الاتجار بالبشر والمهاجرين وتنمية المعارف والتقنيات الحديثة في مجال التحقيق والمساءلة.

المحكمة الصورية
20 فبراير 2019

نظمت جمعية القانون الدولي الكويتية حفل اختتام مسابقة المحكمة الصورية بحضور نائب مدير المعهد للتأهيل المستمر والتخصصي المستشار/ محمود الخلف، وشارك في هيئة التحكيم كل من الدكتور/ عبدالسلام العنزي - عضو هيئة التدريس بكلية الحقوق بجامعة الكويت والمحامي العام المستشارة أمينة عيسى من النيابة العامة بمملكة البحرين والأستاذ الدكتور/ مصطفى سلامة حسين أستاذ القانون الدولي العام والعميد الأسبق لكلية الحقوق بالاسكندرية والمستشار القانوني المعار لوزارة خارجية دولة الكويت.

ورشة عمل تحقيقات ومحاكمة جرائم الإنترنت بالتعاون مع وزارة العدل الأمريكية والنيابة العامة في دولة الكويت ومعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية 10-13 فبراير 2019

تحت رعاية معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية ووزارة العدل الأمريكية والنيابة العامة بدولة الكويت تم تنظيم ورشة عمل بعنوان «عمل تحقيقات ومحاكمة جرائم الإنترنت» استمرت الدورة أربعة أيام. وقد تم تقسيم المشاركين من قبل النيابة إلى مجموعتين، الأولى بلغ عدد المشاركين فيها 29 مشاركاً، وعقدت يومي الأحد والإثنين 10،11فبراير 2019، والمجموعة الثانية بلغ عدد المشاركين 27 مشاركاً، وعقدت يومي الثلاثاء والأربعاء 12،13فبراير 2019.

ألقت كلمة الافتتاح لليوم الأول من الورشة السيدة/ جيل روز – المستشار القانوني المقيم،وزارة العدل الأمريكية، أعقبها سفير الولايات المتحدة الأمريكية/ لورنس سيلفرمان .

افتتح نائب مدير المعهد للاتصالات والعلاقات والبحوث المستشار الدكتور فهد بوصليب نيابة عن مدير المعهد المستشار عويد الثويمر ورشة العمل بعنوان (تحقيقات ومحاكمات الإنترنت) بالتعاون مع النيابة في دولة الكويت ووزارة العدل الأمريكية وذلك في الفترة 10-13 فبراير2019.

ذكر المستشار الدكتور فهد بوصليب أن الجرائم الإلكترونية تعد أخطر الجرائم في العصر الحديث ومازال المشرع الكويتي يعمل بجد على تحجيم هذه الجريمة عن طريق لوائح وقرارات وتعاميم النائب

العام للحد من خطورتها وواقعها السلبي على الفرد والمجتمع

ولفت بوصليب إلى أن ذلك أصبح معضلة ذات أبعاد دولية متداخلة مع عدة جرائم أخرى عابرة للحدود إذ ساهمت العولمة كمفهوم اجتماعي وقانوني والتقدم التكنولوجي في تعقد أنماطها وأشكالها.

وأوضح أن لهذه الورشة أهمية خاصة من الناحية الدولية الحافلة بما تشهده مختلف مناطق العالم من تحولات عميقة لاسيما في إطار الاهتمام الدولي المتصاعد بالأمن السيبراني وما فرضه من تحولات لامست الحياة اليومية للمواطن وانعكاساته لم تعد اليوم مجرد مشكلة داخلية لهذا البلد أو تلك المنطقة.

من جانبه قال السفير الأمريكي لدى البلاد لورانس سيلفرمان في كلمته إن تعزيز التعاون في مجال الأمن السيبراني لا يعد أولوية للحكومة الكويتية فحسب بل أيضا للسفارة الأمريكية و"إننا نرى في التعاون في مجال الأمن السيبراني مجالا قابلا للتوسع في علاقتنا الثنائية مما يجعل شعبينا أكثر أمنا".

وأضاف سيلفرمان أن الفضاء الإلكتروني يخلق باستمرار تحديات أمام التحقيقات نظرا إلى تطوره السريع ولأنه مجال واسع قد يكون عرضة "للتأثيرات الخبيثة" إذ إن توفر منصات التواصل الاجتماعي يعتبر فرصة غير مسبوقة للتبادل الحر للأفكار.

واعتبر سيلفرمان هذه الورشة فرصة للاستفادة من خبرات المشاركين الأمريكيين في مواجهة هذه التحديات وتقديم بعض الأفكار حول كيفية التغلب على معوقات التحقيقات السيبرانية المعقدة.

وبين أنه "لا يمكننا مناقشة تحديات التحقيقات السيبرانية وجرائم الإنترنت دون الاعتراف باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي كابتكار غير تقليدي لجمع التبرعات لصالح الأنشطة الإرهابية".

وأعرب السفير الأمريكي عن الأمل في أن تعزز هذه الورشة القدرات وأن تفتح حواراً مستمراً بين المشاركين.

وفي ختام ورشة العمل تم تقديم شهادات تقديرية للمشاركين.

المستشار فيصل المرشد رئيس محكمتي التمييز والدستورية ورئيس المجلس الأعلى للقضاء سابقاً

محطات في حياة

المستشار/ فيصل المرشد

- أحد أعلام القضاء ورواده بدولة الكويت.
- أسهم بدور فاعل في تطوير القضاء ببلاده الكويت.
- ضرب مثلاً يحتذى في الجدية والنزاهة والإخلاص للمهنة.
- حصل على الشهادة الجامعية -تخصص الحقوق من جامعة الكويت 1972.
- عيّن وكيل نيابة بوزارة العدل 1972، ثم تدرّج في السلّم القضائي؛ فأصبح قاضياً، ثم مستشاراً بمحكمة الاستئناف، واختير رئيساً للمحكمة الكلية، ثم رئيساً لمحكمة الاستئناف، إلى أن أصبح رئيساً لمحكمة التمييز، وتوجت مسيرته برئاسة المحكمةالدستورية 2012، ورئيساً للمجلس الأعلى، وممثلاً له لدى اللجنة التشريعية واللجنة المالية بمجلس الأمة، ويذكر أنه إبان رئاسته للمجلس فتح المجال لقبول وكيلات النيابة. وتجدر الإشارة إلى أنه سبق أن اختير عضواً بمحكمة أمن الدولة 1981، وعضواً في اللجنة العليا لتطوير التشريعات، وكان أول من رأس المحكمة الإدارية إبان إنشائها 1981، كما رشح رئيساً للجنة الثلاثية لقبول وكلاء النيابة 1986، واختير عضواً بمحكمة الاستثمار العربية وممثلاً لدولة الكويت فيها 2004.

متى التحقتم بالنيابة العامة؟ وما الشروط المتطلبة ـ آنذاك ـ للالتحاق بها؟

- التحقنا بجهاز النيابة العامة في أكتوبر 1972، مع ستة من الزملاء من الدفعة نفسها، وصدر مرسوم أميري بالتعيين، وأدينا اليمين أمام وزير العدل.

والشرط الوحيد المتطلب هو ألا يقل معدل درجة التخرج عن (جيد)، مع اجتياز المقابلة الشخصية من لجنة مُصغّرة من النائب العام ووكيل الوزارة وأعضاء من مجلس القضاء. إلا أن خمسة من الزملاء لم يستمروا في النيابة، وفضّلوا العمل في القطاع الخاص أو المحاماة. والزميل الوحيد الذي رافقني في درب العدالة هو المستشار الفاضل (صالح مبارك الحريتي) العضو السابق في مجلس القضاء، أمدّ الله في عمره وأدام عليه الصحة والعافية.

هل تحدثنا ـ سعادتكم ـ عن تاريخكم القضائي ومن زاملكم في القضاء؟

ـ كان الزملاء الذين عينوا معي هم الأساتذة: (صالح الحريتي، علي البغلي، علي الجبر، مشاري العصيمي، سعود الغملاس، وليد النفيسي، رحمه الله)، وقد تم توزيعنا على نيابة كل من العاصمة وحولي والأحمدي، وهي التي كانت موجودة حينذاك، وقد عمل كل منا مع وكيل نيابة قديم من زملائنا من جمهورية مصر الشقيقة أو من سورية الشقيقة، وتدربت أنا مع الأستاذ الفاضل (السعيد قنديل)، أمدّ الله في عمره. وكان متمكناً من عمله، وصاحب خبرة طويلة في القضاء المصري، وله فضلٌ عليّ؛ حيث لم يبخل عليّ في تدريبي على مهارات التحقيق والتصرف فيه، وكان رئيس النيابة الأخ الكريم الأستاذ (بدر السعد)، أمد الله في عمره، وكنا نلتقي في مكتبه كل صباح في نيابة العاصمة، ونتداول في التحقيقات التي

نباشرها، ونتبادل الرأي القانوني فيها، ولا يمكن أن ننسى أستاذنا الفاضل المستشار (إسماعيل زعزوع، رحمه الله)، الذي كان له فضل كبير علينا ـ بعد الله تعالى ـ حيث غرس فينا التقاليد القضائية وأصول التحقيق الجنائي، وكان مدرسة ومرجعاً للجميع في كل مسألة قد نواجهها في التحقيق أو التصرف، وهو الذي تولى التفتيش على أعمالنا؛ وأذكر أنه ميّزني في تقريري الذي وضعه.

وكان للأستاذ (إسماعيل زعزوع) دور محوري في تأسيس النيابة العامة ودعمها بالعناصر الكفؤة.

وكان النائب العام وقتئذ الأستاذ (فارس عبدالرحمن الوقيان) ونائبه الأستاذ (وقيان الوقيان) المحامي العام (الوحيد)، رحمهما الله. والمرحوم (فارس الوقيان) رَسّخ مبدأ استقلالية النيابة العامة، وجعل لها كلمة ومهابة، وفرض على الجميع احترام قراراتها وتنفيذها، وقد عاصرنا ـ بعد أن أصبحنا قضاة ـ المستشار الفاضل (عبدالعزيز أبو خطوة) ـ رحمه الله - والذي كان رئيساً للمحكمة الكلية، وهو شخصية فريدة بارزة؛ فقد مَنّ الله عليه ببسطةٍ في العلم والخلق وحسن الإدارة، وكان خير مُعين لنا في العمل، كما زاملنا المستشار الفاضل (غازي السمار) أمدّ الله في عمره وأدام عليه الصحة والعافية؛ حيث صار رئيساً للمحكمة الكلية؛ فكان خير خلفٍ لخير سلف، وباكورة لتكويت القيادات القضائية، وقد أشركني معه في عضوية (محكمة أمن الدولة) التي كان هو رئيسها وعضوية المستشار (إسماعيل زعزوع) ـ رحمه الله - لنظر قضايا (تفجير السفارات الغربية)، ثم نظرنا قضايا أمن الدولة اللاحقة، وحدث ذلك في سنة (1981)، وكانت ذكريات جميلة قضيناها بمعية أعز الإخوة الزملاء المستشار (غازي السمار) ـ الذي صار بعد ذلك نائباً عاماً فوزيراً للعدل - وعضوية المرحوم ـ بإذن الله ـ المستشار (إسماعيل زعزوع) اللذين تعلمنا منهما الكثير، خاصة المستشار (إسماعيل زعزوع) الذي له ـ بعد الله ـ فضل على الجميع لا ينسى ولا يمحى، فرحمه الله وجزاه عنا الجزاء الأوفى.

كم كان عدد أعضاء النيابة والقضاة وقتذاك؟

ـ أعضاء النيابة ـ وقتذاك ـ لم يكن عددهم يزيد على العشرين وكيلاً للنيابة، موزعين على ثلاث نيابات، هي التي كانت موجودة، فضلاً عن بضعة أعضاء بالنيابة الكلية.

أما القضاة فلم يزد عددهم على أربعين قاضياً، ومنهم نحو ثمانية عشر قاضياً من الكويتيين، ويأتي في مقدمتهم المستشار المرحوم (السيد محمد سيد يوسف الرفاعي) الذي أصبح رئيساً لمحكمة التمييز (الاستئناف العليا) والتمييز دائرة فيها، ورئيساً لمجلس القضاء، والمستشار الفاضل (عبدالله العيسى) - أمد الله في عمره وأدام عليه الصحة والعافية - وكان نائباً لرئيس محكمة التمييز ونائباً لرئيس مجلس القضاء.

تقلدتم عضوية اللجنة الدائمة لمراجعة وتطوير التشريعات بوزارة العدل، فماذا كان دوركم؟ وما تقييمكم لعمل اللجنة؟

ـ لقد شرفت بترشيحي لعضوية اللجنة المشار إليها منذ أن أنشأها وزير العدل الأخ الفاضل (مشاري العنجري) 1995، وقد توقفت لفترة، ثم استأنفت سيرها، وأحياها الأخ الكريم (د. سعد الهاشل) في بداية الألفية. وهي برئاسة الأخ الجليل المستشار (عبدالله علي العيسى) رئيس محكمة التمييز (سابقاً) ـ أمده الله بطول العمر وتمام الصحة والعافية ـ ونائبه في اللجنة الأخ الكبير المستشار (راشد عبدالمحسن الحمّاد) الذي زاملناه خلال رئاسته لمحكمة الاستئناف، ثم نائباً لرئيس محكمة التمييز فرئيساً لها، ورئيساً للمحكمة الدستورية؛ فكان نعم الأخ ونعم المستشار، وكان عالماً فقيهاً أديباً، لم يبخل علينا بالنصيحة أو بالرأي، وكان صديقاً للجميع، متواضعاً كريماً في خلقه وتعامله.

وقد عملنا في اللجنة بروح الفريق الواحد أو قل بروح الأسرة المتآلفة المتعاونة، وقد راجعنا ونقحنا العديد من التشريعات المهمّة والمحالة من مجلس الأمة أو مجلس الوزراء والإدارة العامة للفتوى والتشريع أو من السادة رجال القضاء أو أعضاء النيابة العامة. وعملنا فيها بجدّية ونشاط، بقيادة ربان سفينتها الأخ الجليل المستشار (عبدالله العيسى) الرئيس السابق للمجلس الأعلى للقضاء، الذي كان يعمل بلا كلل ولا ملل من أجل الحفاظ على السمعة الطيبة والعامة التي حظيت بها اللجنة خلال مسيرتها الطويلة، ولا يجوز لنا الثناء على عملنا، والثناء قد يأتينا عادة من مجلس الوزراء أو من الإدارة العامة للفتوى والتشريع، أو من الوزارات المعنية. وقد أخذت منا مراجعة بعض النصوص

جلسة كاملة، كنا نُقلّب فيها حكم المادة من جوانبه القانونية كافة، ومن حيث حُسن الصياغة وجودة اللغة حتى نستقر على نص محكم الصياغة.

وقد قطعت اللجنة شوطاً كبيراً في إنجاز مشاريع القوانين البالغة الأهمية المعروضة عليها. واعتبرت هذه اللجنة محطة فارقة في وزارة العدل ونقطة مضيئة في إنجازاتها.

هلّا تُحدثوننا عن تجربتكم في عملكم بالمحكمة الدستورية؟

- أعتبر عملي في المحكمة الدستورية، الذي تُوّج برئاستي لها، علامة فارقة في مسيرتي القضائية، باعتبارها ليست محكمة عادية، ولها تقاليد وأعراف خاصة بها؛ ذلك أن المحكمة الدستورية تقوم على فكر قانوني رفيع، يتصل بالمبادئ الدستورية السامية؛ كالحرية والعدل والمساواة، وقد كرّس القضاء الدستوري أعرافاً لعمله وتقاليد يقتدى بها ويسار على هديها. ومما لا شك فيه أن مَهمة تفسير النصوص الدستورية مسألة ذات شأن فريد، وهي تعتبر لُبّ العمل الدستوري وسنامه الذي لا يجاريه عمل آخر؛ بحيث يصبح تفسير النص الدستوري مُكمّلاً للنص الأصلي وجزءاً لا يتجزأ منه، ومُلزماً.

والمداولات في القضاء الدستوري شاقة وطويلة، لكنها تتميز بعصف فكري ممتع يُثري الحوار، ويُرَشّد الرأي ويقوّمُه؛ وصولاً إلى الرأي المستنير المستهدف.

هل تؤيدون دور المرأة في القضاء الكويتي؟

- بالطبع أؤيد دورها، وإلا لما تم قبولها في النيابة العامة التي تعتبر القناة الرئيسية والطبيعية لتأهيلها وإعدادها لتصبح قاضية جنباً إلى جنب مع زميلها القاضي.

ولا غرو أن المرأة في ديرتنا الحبيبة تبوأت منصب وزيرة، وعضواً بمجلس الأمة، كما أصبحت سفيرة ووكيلة وزارة ورئيسة هيئات وأجهزة حكومية رفيعة.

وأينما ولّيت وجهك نحو الدول الإسلامية وغيرها وجدت المرأة قد وصلت في بعضها إلى رئاسة الدولة. والقضاء علم وفقه وخبرة، والنساء شقائق الرجال، ولديهن العلم والفقه والتجربة.

بل لقد أثبتت بناتنا، من خلال تجربتهن بالعمل في النيابة العامة، جدارة وكفاءة؛ لا تقل عن زملائهن وكلاء النيابة؛ مما يُمهّد لصعودها منصة القضاء تدريجياً.

ويوماً ما سوف تلجُ المرأة القضاء، بإذن الله تعالى. ولُكل أمرٍ زمان ملائم وتدرج مناسب.

•هل تؤيدون أن يكون هناك رافد لتولي القضاء مباشرة إلى جانب النيابة العامة؟

- لا، لا أؤيد الولوج إلى القضاء مباشرة؛ لأن الوضع الحالي هو الأجدى والأوفق؛ حيث العمل في النيابة العامة بمثابة إعداد وتأهيل للولوج إلى القضاء بعد ذلك، خصوصاً أن المقبولين الجدد يكونون عادة في بداية العشرينيات من العمر، وهو عمر لا يتناسب مع العمل في القضاء، ثم إن العمل في النيابة بمثابة التجربة والاختبار والتهيئة للجلوس مستقبلاً على قوس المحكمة وفي مجلس التقاضي. علاوة على أن المرور من خلال التحقيق الجنائي في النيابة والتصرف في التحقيق ومواجهة أطراف القضية - كفيل بكشف المهارات والإمكانيات والتميز لدى وكلاء النيابة؛ بحيث تكتشف شخصياتهم، ومَن منهم يَصلحُ لتولي القضاء أو يستمر في العمل بالنيابة العامة لتميزه فيه، ولحاجة النيابة لبعضهم ككوادر وروافد يسند بها النيابات التخصصية العديدة أو الجديدة فيها.

عاصر المستشار (المرشد) القضاء الكويتي على امتداد مراحله، فكيف ترون قضاءنا اليوم؟

- حرص المشرع الدستوري في الفصل الخاص بالسلطة القضائية على أن: شرف القضاء ونزاهة القضاة وعدلهم أساس الملك، وضمان للحقوق والحريات (163)، وأنه لا سلطان لأي جهة على القاضي في قضائه، وأنه لا يجوز بحال التدخل في سير العدالة، ويكفل القانون استقلال القضاء، ويبين ضمانات

القضاة والأحكام الخاصة بهم وأحوال عدم قابليتهم للعزل (مادة 163).

وكان لصدور الدستور وقانون تنظيم القضاء وقانون المحكمة الدستورية والقوانين الخاصة وتلك التي أقامت بنيان السلطة القضائية ـ الأثر الأكبر في تثبيت أركان القضاء الكويتي ومواكبته للنهضة التشريعية التي عمت البلاد بعد صدور الدستور، حتى غدا القضاء الكويتي قضاءً يُشار له بالبنان، وعبرت سمعته إلى خارج حدود الوطن.

وبعد صدور التشريعات الخاصة بالأسرة وتلك المتعلقة بنشاط سوق الأوراق المالية، أصبحت مهمة القضاء لا تقتصر على تطبيق القوانين فحسب، بل امتدت إلى المساهمة في وضعها وتطويرها، وذلك بتقديم المقترحات اللازمة لتعديلها أو إصدار تشريعات جديدة سواء عبر المجلس الأعلى للقضاء أو اللجنة التشريعية بمجلس الأمة أو اللجنة الدائمة لمراجعة وتطوير التشريعات بوزارة العدل. ويتمتع القضاء الكويتي بثقة عالية لدى المجتمع، وهو ما دعا المشرع إلى إسناد انتخابات مجلس الأمة والمجلس البلدي إلى رجال القضاء وأعضاء النيابة دون غيرهم. كما أسند إليه المشرع مسألة الفصل في الطعون الانتخابية للمجلسين المذكورين، وأصبح قضاؤنا يحظى بسمعة طيبة في المحافل الدولية من مؤتمرات ومعاهدات قضائية وندوات دولية تشارك فيها الكويت، وخير دليل على نجاح تجربة القضاء الكويتي عطاؤه الوفير والبات فيما أصدره من أحكام؛ حتى غدت القواعد والمبادئ التي أصدرتها محكمة التمييز تُراثاً قانونياً يُنيرُ الدرب أمام جُند العدالة وطلاب العلم، وتم إصدار هذه القواعد والمبادئ في موسوعة حديثة للمبادئ التي أرستها خلال مسيرتها الميمونة.

يختلف القضاء ودوره بين دولة وأخرى، فمتى يمكن القول إن القضاء في دولة ما قضاء شامخٌ؟

ـ يعتبر القضاء سلطة من السلطات الدستورية، والأصل أن يتمتع بالاستقلال التام عن بقية السلطات. والقضاء رسالة سامية، وإن العدل أساس الملك، ومعقد رجاءِ الأمم، وهو الحصنُ الحصين والدرعُ الأمينة للحكام والمحكومين على حد سواء، وهو طوق النجاة للذود عن الحريات، والملاذ الآمن لكل من ينشد الوصول إلى حقه أو يدفع ظُلماً حاقَ بهِ، وإن إيمان الناس بعدل قضائهم وثقتهم بإنصافه؛ إنما يكمنُ في حُسنِ أدائه والحيدة والتجرد في أحكامه وقراراته، ووجود روافد للقضاء من نيابة عامة ـ صنوِ القضاء ورديفه ـ تتولى الدعوى العمومية باسم المجتمع، وتشرف على شؤون الضبط القضائي، وتسهر على تطبيق القوانين الجزائية وملاحقة المذنبين وتنفيذ الأحكام، مع وجود الدستور الذي يكفل الحقوق والحريات، ويحدد سلطات الدولة، ويضع مبادئ للحكم، ويكفل استقلال القضاء وحمايته من أي عسف أو تدخل، ويضمن لرجال القضاء الحصانة وعدم قابليتهم للعزل إلا وفقاً للمساءلة القانونية، وغير ذلك من ضمانات تحقق البيئة الملائمة للقضاء ليحكم بين الناس بالعدل والقسط.

فضلاً عن وجود معهد قضائي لإعداد أعضاء النيابة للعمل وتأهيلهم ليكونوا قُضاةَ المستقبل، مع إعداد القضاة لرفع كفاءتهم ومهاراتهم في الفصل في الخصومات، ووجود تفتيش قضائي يعد من أهم الدعائم التي يرتكز عليها النظام القضائي ليكون مع الدعامة الأولى ـ وهو المعهد القضائي ـ هادياً ومرشداً يعينهم على الفهم الصحيح لأحكام القانون وتطبيقه التطبيق السليم.

فروافد العدالة يَجمعُها محرابٌ واحد، وهي تعمل جنباً إلى جنب لا غاية لها سوى العدل والمساواة.

من هنا يمكن أن نطلق على هذا القضاء النزيه في أحكامه والمتجرد الذي يُصْدِرُ أحكامه بعد دراسة وتمحيص واجتهاد وتشاور بأنه قضاء شامخ.

يقال: «القاضي في هيبته»، فهل تتنافى الهيبة مع التواضع؟ ومتى تضيع هذه الهيبة؟

ـ القاضي يكون هيبة في رقيه وعلمه وخلقه وحسن أدائه لرسالته السامية، واجتهاده الدؤوب فيها. ولا تتنافى الهيبة مع التواضع ما دام قد جعل لتعامله مع الناس والخصوم حدوداً وقيوداً لا يتجاوزها؛ حتى لا يكون التواضع خنوعاً وذِلّة.

إلا أن القاضي قد يفقد هيبته متى ما تجاوز الحدود المرسومة لتواضعه، وتبسّط مع العامة وخرج عن حدود التواضع.

المستشار (المرشد) يعدُّ أحد فرسان القضاء في البلاد، فهل هو راضٍ عن نفسه بعد هذه المسيرة الطويلة؟

ـ هناك فرسان كُثر في قضائنا، بفضل الله، وأنا ـ ولله الحمد ـ راضٍ تماماً عمّا أديته وأنجزته. وكان مبدئي في العمل: «أنّ الواجب أن تؤدي أكثر من الواجب»، وليس محموداً أن يُعدِّد الشخصُ ما قام به أو يمتدح نفسه، ويكفيني فخراً أنني اعتذرتُ من القيادة السياسية أكثر من مرة طالباً إعفائي من منصبي، ولم يُقبل طلبي؛ وفي المرة الأخيرة ارتضيت الاستمرار في العمل لمدة عامين آخرين على أن يتم إعفائي بعدهما؛ وما إن مضت السنتان حتى قُبل اعتذاري الأخير وإعفائي على الرغم من المحاولات لثنيي عن هذا القرار.

يمرّ القاضي بظروف ضاغطة، فمتى يتعين عليه ـ من وجهة نظركم - أن يترجل؟

ـ الأصل أن رسالة القضاء ليس لها حدّ أو قيد مادام الشخص بكامل صحته ونشاطه، إلا أن الرئاسة في القضاء بالذات، أعباؤها كثيرة ولا تنتهي، ويكون من في موقع الرئاسة ـ عادة ـ مثقلاً بالتزاماتها وبضغوط العمل وأصحاب الشكاوى، فضلاً عن هموم رجال القضاء وأعضاء النيابة ولجوئهم للرئاسة دوماً في كل أمرٍ أو مسعى يتخذونه. هذا بخلاف مشاريع القوانين المرسلة من الجهات ذات الصلة لاستطلاع الرأي، ومما لا شك فيه أن القاضي الجالس على منصّة الحكم ويفصل في الخصومات التي أمامه تُصادفه مصاعب كثيرة ويدركُ دقة وصعوبة هذه المهمة التي قد تبدو للناس سهلةً ميسورة، ويشعر القاضي بثقل أعبائها على الضمائر ويحسُّ بما يساوره من الارتباك عند أدائها.

وإن انتباه القاضي وتركيز كل قواه الفكرية وانصرافه انصرافاً كلياً إلى تفهم الدعوى التي يُترافع فيها أمامه؛ كل هذا يحتاج إلى مجهود شاق أليم، وتحليل الأدلة وترجيح الراجح منها على المرجوح وتمييز الأدلة الرئيسة عن تلك الثانوية واستكشاف الباطل الذي يلبسونه لباس الحق ـ عمل ذو خطر عظيم؛ حيث تكون الحقيقة التي ينشدها القاضي غير واضحة غالباً. ومن هنا كانت مهمة القاضي بالغة المشقة، لذا فإن القاضي الذي أمضى زهرة شبابه وأفنى جُلّ حياتهِ في هذه المعاناة المستمرة، يكون من حقه أن يستريح ليمضي بقية حياته مرتاح البال، قرير العين، مطمئن الضمير، وعليه أن يترجل متى جاوزت خدمته في محراب العدالة أكثر من ثلاثين عاماً، ومما ذكر في الأثر: «مَن وُلّيَ القضاءَ؛ فكأنما ذُبحَ بغيرِ سكين».

يقال إن القاضي، شأنه شأن كبار القوم، محرومٌ من ممارسة حياته الطبيعية كما يُمارسها الآخرون! فهل ترون هذه المقولة حقيقة ثابتة أو قائمة؟

ـ فعلاً هذه الحقيقة صائبة مائة بالمائة؛ حيث لا يجوزُ للقاضي ما يجوزُ لغيره. ولا يُغفرُ لهُ ما يُغفَرُ لغيره، ويؤخذ بالشبهة وليس بالدليل؛ وذلك لِعظم رسالته وخطورة عمله، فهو لا يسلك مسلك العامة، ولا يجاريهم في مجالسهم ولا يخوض مع الخائضين في كل شأن وحين. فهو من الخاصة، ويتعين عليه أن يكون سفيراً للعدالة في حَضَرِه وسفرِه، في داخل عمله وخارجه؛ وذلك لكي يَسلَمَ ويكون في مأمنٍ من أي مؤثرات خارجية، وحتى لا تضيع مهابته وسط الزحام ويعرفه العوام.

وحملُه ثقيل، ومحاسبته عظيمة، وهو ممنوع من مزاولة التجارة والخوض في السياسة ومن ممارسة أي عمل آخر ولو كان تطوعاً، وحتى الإمامة في المساجد محظورة عليه لحفظ ماء وجهه. ولا يجوز له إبداءُ آرائه في وسائل التواصل الاجتماعي أو في وسائل الإعلام أو في المجالس العامة أو الاشتراك في ندوات أو محاضرات إلا بموافقة المجلس الأعلى للقضاء.

وكل ذلك من أجل حمايته وصون كرامته ليحمل رسالته السامية متجرداً عزيزاً كريماً.

«محكمة الأسرة» تجربة سبق أن خاضها المستشار (المرشد) فكيف تقيّمون سعادتكم هذه التجربة؛ ثراءٌ أم مرارةٌ؟ أم كلاهما؟

ـ محكمةُ الأسرة تجربة فريدة ورائدة؛ وهي قفزة حضارية، والمشروع مُنجزٌ قبل ست سنوات سبقت تاريخ إصداره. وقد حرصنا فيه على النص على إنشاء مقار ودور خاصة لهذه المحاكم التي تتوزع في كل محافظة، لا أن تشغل عمارات سكنية مستأجرة ليست مُعدة أصلاً لتكون محاكم، كما هو الوضع الراهن. لذلك يعتبر هذا القصور في توفير أهم عنصر من عناصر نجاح المشروع هو الذي أخمد جذوة الفرح بتطبيقه، وظهرت عيوب التطبيق نتيجة لسوء التوزيع الداخلي لتلك المباني السكنية أصلاً، التي لا تصلح لحمل محاكم الأسرة، كما حرص المشروع على جمع شتات منازعات الأسرة ـ التي هي نواة المجتمع، ويصلح

بصلاحها ـ تحت سقف واحد سواء أكانت قضية أحوال شخصية أم كانت مديونية وقروضاً بين الزوجين أو قسيمة مهيأة لمسكن الزوج – لسكنى الأم الحاضنة لصغارها تحت سقفه في جزء مستقل بهم. أو قضية مستعجلة أو قضية إشكال. وجُعلت محكمة الاستئناف في نفس مقر محكمة الأسرة. ونصّ القانون على تخصيص قاعة أو مكان لاستقبال أطفال الطرفين، تتوافر فيه وسائل الراحة والترفيه بإشراف تربويات. كما جُمعت في مقر محكمة الأسرة جميع الجهات ذات الصلة بعملها من إدارة لتنفيذ أحكامها ونيابة الأحوال لإبداء رأيها في بعض قضايا الأسرة، وإدارة إصلاح ذات البين بين الزوجين والتحكيم وإدارة التوثيقات الشرعية. وتم تسهيل إجراءات اللجوء إلى القاضي ليكون إصدار طلبات الأسرة بأمر على عريضة بدلاً من الدعوى، مثل النفقة والإذن بسفر الصغير المحضون وإدخاله المدرسة الخاصة، ورؤية الصغير أو تسليمه لأحد والديه المستحق لحضانته، والإذن باستخراج جواز السفر والبطاقة المدنية للصغير المحضون. كما أصبح اللجوء إلى التحكيم للتوفيق بين الزوجين في حالة النشوز أو الخلاف وجوبياً، وذلك قبل رفع الدعوى، فإن باءت محاولات الإصلاح بالفشل أحالت إدارة إصلاح ذات البين الملف إلى قاضي الأسرة، ويرفع المدعي دعواه حينئذ أمامه ليفصل بالنزاع. وأعتقد أن إجراءات دعاوى الأسرة أصبحت مُيسّرة وفقاً للقانون، كما أُنشئ بموجب القانون مركز لرؤية المحضون من قبل ذويه المستحقين للرؤية في كل محافظة، تحت إشراف اختصاصيات من وزارة الشؤون لرعاية الصغار بالمركز في أثناء التقائهم أهاليهم، وتم تزويد المركز بجميع مستلزمات الراحة والترفيه؛ لتحقيق أهداف رؤية الصغير من قبل أهله المستحقين للرؤية وإضفاء جو أسري وتربوي مناسب رعايةً للنشء والأسرة.

وقد تم إنشاء أحد هذه المراكز منذ ثلاث سنوات جنوب السرة هدياً برغبة المشرّع من هذا القانون. وهو قانون حضاري وأبرز وجه الكويت الحديث، خاصة مع صدور قانون الطفل الذي كفل له الرعاية والاهتمام بشؤونه وحمايته. وأنشأ القانون مركزاً للحماية من العنف الأسري ضد أحد أفراد الأسرة، كما صار لكل أسرة تلجأ إلى القضاء ملف خاص لحفظ جميع الأحكام والأوراق الخاصة بالطرفين، ويستعين به قاضي الأسرة في أي نزاع خاص بها، وهو مما يضمن حسن سير العدالة.

بعد تجربة «محكمة الأسرة» هل من كلمة يمكن توجيهها للأسرة الكويتية والمقبلين على بناء الأسرة؟

ـ أنصح المُقبلين على الزواج بأن تطول فترة الخِطبة؛ ليتعرف الخطيبان أحدهما الآخر، وتكون أمامهما الفرصة سانحة للتفاهم واختبار ملاءمة كل منهما للآخر، ومدى توافقهما فكراً وثقافة ومستوى، ويطمئن كل منهما إلى صاحبه قبل أن يشاركه بقية حياته.

ومما لا شك فيه أن الاختلاف أمر طبيعي في الحياة الزوجية، وعليهما التحلي بالصبر وسعة الصدر في أي أزمة قد تقعُ بينهما، والبعد عن الغضب والعصبية التي نهى عنها رسولنا الكريم ـ عليه الصلاة والسلام ـ وأن يتحلى كل منهما بخلق التغاضي والتغافل لتستمر الحياة بينهما. ولا يؤاخذ أحدهما الآخر على كل زلة وهفوة. ولنغفر ونتسامح، ولا نتسرع في أمر قد نندم عليه فيما بعد، وأن يتشارك الاثنان معاً مسؤولية البيت ويتفقان على تقسيم الالتزامات والمهام والأدوار بينهما؛ لمنع أي خلاف قد يحصل مستقبلاً، وحبذا أن يكون هذا في فترة الخطوبة التي يتعين ألا تقل عن أربعة شهور ـ على الأقل ـ ليفهم كل منهما الآخر.

وأن لا ينشغل الزوج بأصدقائه وسفراته معهم وخروجه إلى البحر أو سهره معهم طوال الليل تاركاً زوجته

بمفردها، وأن يكون لهما برنامج مُحدّد سواء تعيين أيام وأوقات للخروج في نزهة أو تناول وجبة في الخارج أو زيارة الزوجة لأهلها.. وعليها هي أن تصارحه في حال تمسكها بعملها إن كانت سوف تستمر فيه لدرء أيّ مفاجآت قد تطرأ بعد الـزواج. ومـن الجميل التفاهم على هذه الأمور في فترة الخطوبة أيضاً، ومناقشة هذه المسائل تريح الطرفين ويعرف كل منهما واجباته وحقوقه سلفاً. كما يناقشان في فترة الخطوبة مكان السكن، وهذه أهم نقطة وهي حاسمة في مسألة نجاح الشراكة الجديدة أو فشلها. وحبذا لو استقلا بسكن خاص يكون قريباً من بيت أهل الزوجة لتشعر بالطمأنينة، ويسهل عليها تلبية حاجاتها ومساعدة الأهل لها حينما تحتاج إليهم. ومن أدق الأمور الاتفاق والتفاهم المسبق على الوقت المناسب لاستقبال المولود: أيكون ذلك عقب الزواج مباشرة أم في السنة الثانية للزواج، وإذا ما كانت الزوجة ستكمل دراستها. ولا ننسى التهادي بين الزوجين وخاصة في المناسبات السنوية (ذكرى الزواج وذكرى مولد أحدهما) أو في حالة (زعل) أحدهما، ولا نغفل لغة المفردات الجميلة ومدح الزوجة في لباسها وزينتها أو طعامها أو فكرها. فالزوجة تُحب أن يمدحها زوجها وخاصة أمام الأقارب والأصدقاء. وأن يحرصا على أن ترتسم الابتسامة على مُحيّاهما كلما التقيا. وأن تحرص الزوجة على واجباتها تجاه زوجها مع الاهتمام بملابسه وهندامه عند خروجه، كما تحرص على وجباته وخاصة وجبة العشاء. وعلى الزوج واجب مهم وهو أن لا يترك زوجته تأوي إلى مخدعها مساءً وفي قلبها غصة وضيق وزعل، ولا يُنسينا الغضب أن من شيم الرجال اللين والحِلْم، وتقتضي المروءة أن يُطيّب خاطرها ويداوي جرحها ويلاطفها حتى يطمئن عليها لتنام هادئة البال قَريرة العين. فما أكرمهن إلا كريم.

كما على الزوجة الحرص على ألا تنقل لأهلها كل ما يحصل بينهما، وتعتمد على نفسها في حل مشكلاتها، وبإمكانها اللجوء إلى صديقة تثق فيها وفي نصائحها، أو إلى أختٍ لها تحملُ رجاحة في العقل والفكر. وفي حالة كون أحدهما أو كليهما يعاني من مشكلة الشخير، فعليه معالجته قبل الزواج، ويسري الأمر نفسه على من يعاني من رائحة الفم أيضاً، بل هو الأهم.

أُسندت إلى سعادتكم مهام ومسؤوليات جسام، فما المسؤولية التي تعتبرونها موضع فخر للإنجازات التي سجلتموها فيها؟ ومن رجال القضاء القياديون الذين رافقوكم خلال تلك الفترة؟

ـ الحقيقة أنني لا أنسى عملي في المحكمة الكلية الذي أحببته، وقمنا بجهود مضنية مع المكتب الفني العتيد بتفانٍ وإخـلاص طـوال تسع سنوات، مضت سريعاً بأعبائها الجسام حتى أضحت جزءاً من نفسي، وهي جزء مني. ولا أنسى الإخـوة الأفاضل الذين ضحـوا بأوقاتـهـم مـن أجـل حُـسـن سير العمل في المحكمة، وهـم رئـيس المكتب الفني المستشار الفاضل (جلال رابح)، أمد الله في عمره، والمستشار العزيز (عصام السداني)، والمستشار العزيز (هاني الحمدان)، والمستشار العزيز (عويد الرشيدي). كما

لا يمكن أن أنسى من سبقوهم في الجد والعطاء: الأخ الفاضل المستشار (محمد الونيان) والأخ العزيز المستشار (عبداللطيف الثنيان) اللذين يشغل حالياً أولهما العزيز "أبو عبدالله" رئاسة المكتب الفني بمحكمة التمييز، بينما يشغل العزيز "أبو ضاري" رئاسة نيابة التمييز. وفقهم الله جميعاً: السابقون واللاحقون، ورفع قدرهم.

وإذا ذكر القضاء، ذكرنا أستاذ الجميع المستشار الكبير (السيد محمد سيد يوسف الرفاعي) رئيس محكمة التمييز والمحكمة الدستورية والمجلس الأعلى للقضاء، وكان ـ رحمه الله ـ عنواناً للالتزام بالتقاليد القضائية، ذو علم وفضل وأدب. كما استمتعت بالعمل في المحكمة الدستورية العتيدة سواء حينما كنتُ عضواً أو لما صرتُ لها رئيساً، وعشقت مداولاتها ووقفاتنا فيها ومد الأجل لمزيد من الدراسة والنقاش العميق، وكنت محظوظاً بالعمل مع الأخ الكبير والعزيز المستشار (عبدالله علي العيسى) رئيس محكمة التمييز ورئيس المحكمة الدستورية ورئيس المجلس الأعلى للقضاء، الذي تعلمنا منه الكثير ومن الوقفات الجميلة أنه في حالة اختلاف وجهات النظر كان رئيسنا "أبو الوليد" يمدّ أجل النطق بالحكم لاستكمال المداولة حتى يستقر الرأي ويقتنع الجميع بما انتهى إليه البحث والحوار.

كما لا يفوتنا أن نذكر كبيرنا الجليل المستشار (راشد الحمّاد) الذي خلف المستشار عبدالله العيسى في الرئاسة؛ فكان خير خلف لخير سلف، ومجالسة الأخ الكبير المستشار راشد الحمّاد عبادة وعلم وأدب ولغة.

كما نذكر بفضل كبير الأخ الفاضل المستشار الوفي (يوسف الغنام) رئيس محكمة التمييز ورئيس الدستورية (سابقاً) الذي هو دائم التواصل مع زملائه المستشارين حتى بعد تقاعده، ولا ينسى مجلسه العامر دوماً بالإخوة والصحاب وبالأحاديث الشيقة والذكريات الجميلة. والذكر الحسن يوصلنا بباقي الإخوة الأعزاء أعضاء الدستورية، وهم المستشارون الفضلاء (كاظم المزيدي) الذي شغل نائب رئيس الاستئناف، و(راشد الشراح) الذي أصبح رئيساً لمحكمة الاستئناف (سابقاً)، و(يوسف المطاوعة) الذي أصبح رئيساً لمحكمة التمييز والمحكمة الدستورية وصاحب الفكر الرشيد، وفقه اللغة. والمستشار (صالح الحريتي) رفيق الدرب الوفي وعضو مجلس القضاء الأعلى والدستورية، أمدّ الله في عمره، بالإضافة إلى الإخوة الأعضاء المستشار (خالد سالم) نائب رئيس محكمة التمييز حالياً، الذي كان مرجعاً في البلاغة واللغة والفكر، والمستشار الفاضل (محمد بن ناجي) رئيس محكمة الاستئناف الذي كان مرجعنا في الفكر الإداري الذي كان متخصصاً به، والمستشار الفاضل (عادل بورسلي) الذي يثري الحوار، وهو رئيس المحكمة الكلية حالياً، والمستشار الفاضل (إبراهيم السيف) ذو المداخلات الدستورية الوجيهة، وكذلك الإخوة الأفاضل المستشار (أحمد بو طيبان) نائب رئيس الاستئناف وعضو مجلس القضاء والدستورية وكان عليماً بالفقه، رحمه الله، والمستشار (محمد بوهندي) الذي شغل نائب رئيس الاستئناف، وكان نشيطاً وذا رأي سديد.

ولا ننسى رفيق الدرب الوفي المثالي المستشار الفاضل (صالح الحريتي) عضو المحكمة الدستورية وعضو مجلس القضاء، ونذكر بالخير والعرفان الإخوة الكرام أعضاء المجلس (محمد الصقعبي ـ رئيس الكلية، وحمود الرومي، وزين العابدين)، رحمهم الله. كان لكل منهم دور مميز في إثراء النقاش والاجتهاد في أثناء عملنا بمعيتهم في المحكمة الدستورية أو في مجلس القضاء ممن كان عضواً فيه معنا. وفقهم الله وأعان القائمين على رأس عملهم، وأطال الله أعمار الجميع الذين نحمل لهم كل المحبة والتقدير والذكر الحسن.

وفي هذا المقام لا ننسى بالفضل والتقدير الأستاذ الجليل المستشار (أحمد عبدالفتاح) مستشار المحكمة الدستورية الذي عاصرها منذ سنوات طويلة - أمد الله في عمره ووفقه؛ فكان خير معين لنا في المشورة والمعونة، وحاضر الفكر وكثير البحث والتنقيب، ومتعدد الإمكانيات. وقد كان لنا حظ وافر بالعمل مع ثلة كريمة من أكابر قضاتنا الفضلاء الذين تعلمنا منهم الكثير.

كما نذكر في هذا المقام بكثير من التقدير والعرفان إخواننا الأفاضل من أعضاء المجلس الأعلى للقضاء ممن لم نأت على ذكرهم سلفاً، وهم الأستاذ الفاضل (ضرار العسعوسي) النائب العام الحريص على إبداء رأيه مكتوباً في الاقتراحات ومشاريع القوانين المطروحة مع مداخلاته الوجيهة في أثناء النقاش بمجلس القضاء والتزامه بالحضور في الموعد

المحدد، والأخ الفاضل المستشار (عبدالعزيز الفهد) الذي يُذكر له التزامه بحضور جلسات المجلس على الرغم من انشغاله بالعمل في جلسات محكمة التمييز وإبداء رأيه الموضوعي في الموضوعات المطروحة للنقاش. وعاصرنا بالمجلس أيضاً الأخ الكريم المستشار الفاضل (عبدالهادي العطار) الحريص على المشاركة بالجلسات والحوار وطرح آرائه داخل اجتماع المجلس بكل موضوعية حول الموضوعات المعروضة.

ولا يفوتنا أن نذكر إخوة أعزاء فقدناهم تاركين خلفهم فراغاً كبيراً: المستشار الفاضل (محمد البناي) النائب العام الأسبق الذي كان يستشير مساعديه المحامين العامين في كل قرار أو أمر مهمّ مطروح عليه.

والمستشار النائب العام السابق الأخ العزيز (حامد العثمان) الذي فارقنا بجسده وبقي بروحه معنا، وذكراه الطيبة لا تفارقنا، وقد صحبناه في اجتماعات مجلس القضاء وخلال المهمات الرسمية واللجان التي يؤلفها مجلس القضاء، كلجنة اختيار وكلاء النيابة، وكان العضو الثالث معنا الأخ العزيز الأستاذ ضرار العسعوسي النائب العام الذي خلفه في منصبه، فكان امتداداً لسلفه وخير خلف له، وكذلك اجتمعنا معه في اللجنة المختصة بوضع مشروع لتقاعد رجال القضاء وأعضاء النيابة، فكان الفقيد، وحامد العثمان ـ طيب الله ثراه ـ السند والعضو الذي يمكن أن يعتمد عليه في المهام الحساسة، وقد كان الفقيد خير رفيق وجليس في السفر والحضر. غفر الله لموتانا وأطال أعمار الإخوة الزملاء الأحياء وبارك فيهم، فقد رزقني الله محبتهم فيه جلّت قدرته.

المستشار (المرشد) على اطلاع دائم ومتابع للدور الذي ينهض به معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية، فكيف تقيمون هذا الدور؟

- المعهد القضائي العتيد يعد صرحاً ونموذجاً فريداً ونواة مباركة احتذت به الكثير من الدول العربية ودول مجلس التعاون، وسارت على دربه ناقلة إليها التجربة الكويتية الرائدة في المنطقة؛ حيث كان لمعهدنا السبق في تدريس وتأهيل قضاة بعض دول مجلس التعاون ودول عربية أخرى، كما بادر المعهد بتدريب موظفي العديد من الجهات الحكومية، من مثل أعضاء هيئة الفتوى والتشريع، ومحققي الإدارة العامة للتحقيقات، ومفتشي الجمارك وغيرهم كثر. وهذه التجربة الفريدة لم تأت من فراغ؛ فقد شهدت مناهجه ودوراته في الجانب النظري والعملي ورش العمل التي تناقش ملفات القضايا الجنائية وغيرها من القضايا التجارية والمدنية، ويستعان فيها بكوكبة مختارة من كبار رجال القضاء وأساتذة الجامعة وهيئة الفتوى والتشريع، ومستشارين آخرين من جهات حكومية أخرى لإعداد الدورات والإشراف على المحاضرات وورش العمل، ويتم تطوير مناهجه لتواكب مستجدات العصر سواء على مستوى القوانين الحديثة أو ما استجد من علوم التكنولوجيا الحديثة، ويتم إعداد ندوات حول القوانين المهمة الحديثة، ويحضرها القضاة وأعضاء النيابة، ومما يجدر ذكره أن المجلس الأعلى للقضاء، ومنذ أكثر من عشر سنوات، أضاف شرطاً جديداً لشروط الترقي، ألا وهو أن يجتاز القاضي أو عضو النيابة الذي استوفى شروط الترقية المقررة بنجاح ثلاث دورات، اثنتان منها تخصصية، وأعتقد أننا أول دولة عربية تشترط هذا الشرط المهم لشروط الترقي بالنسبة لرجال القضاء وأعضاء النيابة. وهو شرط مهم، يجعل القضاة ووكلاء النيابة على اتصال وتواصل دائمين بالمعهد لحضور الدورات من أجل تطوير قدراتهم المهنية ورفع كفاءتهم.

كما أسهم معهدنا القضائي في إنشاء اتحاد للمعاهد القضائية العربية، وشارك في مؤتمراته، ومنها ما عقد في ديرتنا العزيزة. ومما لا شك فيه أن هذا الاتحاد سوف يكون همزة الوصل فيما بين معاهدنا من جهة وبين المعاهد العربية والمعاهد الأوروبية وتلك التي سبقتنا في هذه التجربة من جهة أخرى؛ وذلك لمزيد من التعاون والاستفادة من تجاربها.

ومما يثلج الصدر انفتاح المعهد على الدول التي سبقتنا في هذا المضمار، كدول المغرب العربي ومصر، الشقيقة وفرنسا وبريطانيا وغيرها، وقد بادر المعهد بعقد العديد من اتفاقيات التعاون والتوءمة مع معاهد تلك الدول؛ للاستفادة من تجارب من سبقنا في هذا المجال وتبادل الخبرات والتجارب بيننا وبينها.

ومن حُسن الطالع أنه قد قام على إدارة المعهد والإشراف عليه منذ إنشائه في عام 1995 حتى اليوم كوكبة مختارة من خيرة رجال القضاء من المستشارين الذين بذلوا جهوداً مُضنية ووظفوا فكرهم النير،

حتى أوصلوه إلى المستوى الذي أصبح عليه اليوم ليشار إليه بالبنان، ويكون مثالاً يحتذى ونموذجاً يتبع. وتلك الجهود والمساعي الحميدة التي تعاقب عليها مديرو معهدنا القضائي ونوابهم وأعضاء المكتب الفني طوال مسيرة المعهد ـ فأولئك المستشارون الذين تبوأوا إدارته ونوابهم ومساعدوهم وتلكم المساعي والمجهودات، لا يمكن أن ينسى دورهم في التأسيس والتطوير ولا يمحى على مر الزمن، وسيذكرهم رؤساؤهم وزملاؤهم في القضاء والنيابة العامة والجهات ذات الصلة ـ كلما جاءت سيرة معهدنا العتيد ـ بالكثير من الثناء والذكر الحسن، ولهم منا كل التحية والتقدير وربنا يوفقهم ويعلي شأنهم.

والتحية والتقدير للمدير الحالي الأخ الفاضل المستشار النشط عويد الرشيدي الذي يبذل مع نوابه ومساعديه الأفاضل كل ما في وسعهم من أجل الارتقاء بالمعهد الذي أصبح بمثابة منزلهم الثاني، ويلقى منهم كل الرعاية والاهتمام.

هل من كلمة تودون إيصالها لأبنائكم وإخوانكم بالسلطة القضائية؟

- لا يزال في قضائنا ـ ولله الحمد والمنة ـ قضاة كُثر، وهم أهل إخلاص وفكر واجتهاد وثقافة وذكر حسن، وعلينا أن نقتفي ما استنه قضاتنا الأوائل من السنن، وما حرصوا عليه من التقاليد المحببة إليهم ومن أعراف المهنة الراسخة في نفوسهم، وأن يتشح القاضي بوشاح الفضيلة وحسن اللقاء مع مرؤوسيه ومع المتقاضين أيضاً، والمحافظة على مواعيد الجلسات المقررة.

ولا ريب في أن عدم مراعاة الدقة في المواعيد يُضير سير العدالة، ويضر بمصالح الناس، ومن الأولويات مراعاة مصلحة المتقاضين في عدم تأخير الفصل في قضاياهم متى ما اكتملت عناصرها واستوت.

على أنه يتعين أن يتوافر في القاضي النزاهة والاستقلال والذكاء، وأن يكون متمكناً من العلوم القانونية ويُحسن تطبيقها، وأن يكون واسع الاطلاع متواضعاً مع القدرة على مقاومة الأهواء، وأن يكون سفيراً للقضاء، سواء في كرسي القضاء أو خارجه، وفي سفره أو حضره، وفي حديثه وفي هندامه، وأن يكون مثالاً يحتذى في كل صفاته وتصرفاته.

وأن يريح الخصم ويمنحه فرصة قول ما في نفسه ولو بإيجاز وألّا يمنعه لمجرد أن معه محامياً؛ ذلك أن الشكوى تدور حول أن القاضي لا يُنصت للخصم ولا يسمح له بالحديث.

وكم يعجبني أن يطلع القاضي على قضاياه مع زميليه العضوين قبل الجلسة، ويدون كل منهم ملاحظاته مع غلاف القضية من الداخل سواء ما تعلق بالإعلان أو يحتاج لتحقيق أو خبرة أو أنها صالحة للحكم؛ بحيث يتمكن القاضي القارئ من تنبيه الخصم إلى أي نقص بالأوراق أو يقدم مستنداً معيناً أو يحدد طلباته مع التروي في إصدار الحكم في القضايا الدقيقة؛ فالأحكام التي تصدر بسرعة تكون غالباً بعيدة عن العدالة.

وعلى القاضي أن يتواصل مع المفتشين القضائيين ويشاورهم في قضاياه بعد أن يستوعب عناصرها.

وعلى رجال القضاء عدم الخوض في السياسة وتجنب الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي التي لا تتلاءم مع هيبة القاضي ووقاره وكونه الحكم بين المتقاضين.

كما يعجبني القاضي الذي يُنصت للمرافعة، يُسجل ملاحظاته التي ستفيده في تحرير حكمه.

والأمر الأخير الحرص كل الحرص على متابعة وحضور ندوات المعهد القضائي الخاصة بمناقشة أي قانون صدر حديثاً؛ لأنه سوف يُلمّ بتفاصيله، ويدرك مقاصده التشريعية، فضلاً عن حضور الدورات التخصصية التي ترتقي بمستواهم العلمي وتثري خبرته.

الشركات التجارية والضرر الأدبي ..

إعداد المستشار / بدر الركيبي
عضو المكتب الفني – معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

التعليق على المبدأ القضائي

- يعد ركن الضرر من أهم أركان المسئولية التقصيرية ، وإذا كان هذا الركن ينقسم إلى عنصرين أحدهما مادي والآخر أدبي ، فقد ثار التساؤل عن الضرر الأدبي وما إذا كان من المتصور أن يصيب الشركات التجارية كما لو تعلق الأمر بسمعتها التجارية ، لقد تصدت محكمة التمييز للاعتداء الواقع على السمعة التجارية فحددت مفهومه وما يندرج تحته من عنصري الضرر، وذلك في الحكم التالي :

من المقرر في قضاء محكمة التمييز أنه إذا كان نص المادة 231 من القانون المدني فيما أورده من صور للضرر الأدبي المتمثلة فيما "يلحق الشخص من أذى حسي أو نفسي نتيجة المساس بحياته أو بجسمه أو بحريته أو بعرضة أو بشرفه أو بسمعته أو بمركزه الاجتماعي أو الأدبي أو اعتباره المالي وكذلك ما يستشعره الشخص من الحزن والأسى وما يفتقده من عاطفة الحب والحنان نتيجة موت عزيز عليه" يدل على أن الضرر الأدبي لا يصيب المضرور في أمواله وإنما في معنوياته، فلا يترتب عليه خسارة مالية مباشرة وإنما خسارة أدبية نتيجة المساس بمعنوياته المختلفة، وقد يتحقق الضرر الأدبي استقلالاً نتيجة الاعتداء المباشر على معنويات الأفراد كما القذف والسب وإيذاء السمعة بالنسبة للأشخاص الطبيعيين وكذلك المساس بالعاطفة والشعور لدى الإنسان، كما يتحقق بالاعتداء على الحقوق الشخصية اللصيقة بشخص الانسان التي تتميز بقيمتها الأدبية غير المادية ، وعلى ذلك يتصور تحقق الضرر الأدبي في حق الشخص الطبيعي دون الشخص الاعتباري. وغني عن البيان أن الاعتداء على السمعة التجارية يتعلق بالضرر المادي فحسب دون الضرر الأدبي. لما كان ذلك، وكان البين من الأوراق أن الطاعن عن نفسه وبصفته أقام الدعوى الماثلة ابتغاء الحكم له بإلزام المطعون ضدهم متضامنين بأن يؤدوا له مبلغ عشرة آلاف دينار تعويضاً أدبياً مؤقتاً من جراء فعلهم وإذ كانت الشركة التي يمثلها الطاعن بصفته هي كائن مادي فحسب مجردة من كل شعور أو عاطفة وهي لا تعني إلا بالحصول على المنافع المادية وتحقيق الأرباح، وعلى ذلك فإنه لا يتصور معه قيام الضرر الأدبي في حق الطاعن بصفته، ولا ينال من ذلك تمسكه بالضرر الذي لحق به وهو الاعتداء على السمعة التجارية إذ يعد ذلك من قبيل الضرر المادي دون الأدبي، كما أن الخبر الذي قام بنشره المطعون ضده الثالث على موقع التواصل الاجتماعي خلا من الإشارة إلى شخص الطاعن ولم يثبت الطاعن أن ثمة ضرراً أدبياً لحق بشخصه مما تكون دعواه عن نفسه وبصفته قائمة على غير سند من القانون ويتعين القضاء برفضها.

"الطعن رقم 1139 / 2015 مدني جلسة 18 نوفمبر 2017".

الموظف المثالـــي

لشهر فبراير 2019

يســر إدارة معهــد الكويــت للدراســات
القضائية والقانونية أن تتقدم بخالص
الشكر ووافر الامتنان إلى الموظف

صلاح علي السليطي

لما بذله من جهد وتفانٍ، ولتميزه وإبداعه في العمل
راجين له دوام التوفيق والسداد.
وإلى مزيد من النجاح والتفوق.

لتصفح النشرة

www.kijs.gov.kw.com Kijs_gov_kw kijs.kw kijs.kw kijs.gov.kw@gmail.com